



بيان توضيحي

ضجت مواقع التواصل الاجتماعي في الآونة الأخيرة بالعديد من التدوينات والتغريدات وحتى بعض التعليقات التي تناولت بكثير من التجني موقف الإدارة من بعض المواضيع التي تهم التشغيل الصحية داخل المركز الاستشفائي الجامعي محمد السادس بوجدة. وقد لظمت الإدارة الصمت إزاء هذه المواقف والتصريحات لكن يبدو أن الوقت قد حان لتقدم الإدارة إلى كافة شركائها ومستخدميها التوضيحات التالية التي من شأنها رفع كل لبس، وتفادي التشكيك في صرامتها في تدبير شؤونهم.

ان تعامل إدارة المركز الاستشفائي الجامعي محمد السادس بوجدة مع الملفات الاجتماعية للشغيلة طبعها دائما الشفافية والوضوح وتم التداول فيها بشكل مفصل مع الشركاء الاجتماعيين في مختلف اللقاءات الحوارية التي أجريت معهم. ويتم الالتزام في معالجتها بالطرق القانونية التي تضمن حقوقهم الكاملة. بل وأحيانا يتم اللجوء إلى روح القوانين لتليينها بما يسمح باستفادة المستخدمين والأعوان من بعض المزايا والتعويضات. وأما ما تم الترويج له مؤخرا من طرف بعض الأشخاص فهو تأويلات من وحي خيالهم. ونذكر على سبيل المثال لا الحصر ما نشر حول قيمة الضريبة المفروضة على تعويضات الحراسة والخدمة الإلزامية الممنوحة لمستخدمي المركز الاستشفائي الجامعي محمد السادس بوجدة، التي تؤكد على أنها تركز على القوانين الجاري بها العمل وتحديد المدونة العامة للضرائب لسنة 2020 (الفرع الأول: "تصفية الضريبة"، المادة 71: "المدة المفروضة عليها الضريبة") والتي تنص على أن الضريبة تُفرض على الأجور والدخول المعتبرة في حكمها خلال سنة تملكها مع مراعاة التسوية، إن اقتضى الحال، على أساس الدخل الإجمالي المحصل عليه سنويا.

وعليه فإن القانون يخول للأشخاص الخاضعين للضريبة الحق في استرجاع الفرق بين الضريبة المؤداة فعليا والضريبة الممكن أدائها خلال السنة المعنية.

أما بالنسبة لمنحة كوفيد التي كثر اللغط بشأنها فإننا نذكر بالالتزام الصريح للوزارة بتسديد هذه المنح لمستحقيها حسب الجدول الذي أعلنت عنه وزارة المالية بهذا الشأن والإدارة تقوم بتتبع هذا الملف عن كتب.

وتبقى أبواب الإدارة مفتوحة في وجه الفرقاء الاجتماعيين للتعاون في حل مشاكل التشغيل في إطار القانون والاحترام المتبادل بعيدا عن التأويلات المغرضة والتعليقات التي لا طائل منها.

وجدة في 4 فبراير 2021

